icj Interr

Press Release

P.O. Box 91 Rue des Bains 33 CH 1211 Geneva 8 Switzerland

t +41 22 979 38 00 f +41 22 979 38 01 www.icj.org

بيان صحفي

12 مارس 2013

دولة الامارات العربية المتحدة: اللجنة الدولية للحقوقيين تدين التجاهل الصارخ للحق في المحاكمة العادلة والعلنية

جنييف، سويسرا عبرت اللجنة الدولية للحقوقيين اليوم عن أدانتها لتجاهل دولة الامارات العربية المتحدة الصارخ للحق في المحاكمة العادلة والعلنية، و ذلك بعد ان حظرت حضور مراقيبيها الدوليين في اولي و ثاني جلسات المحاكمة الجنائية ضد 94 فرد، من بينهم قضاة محامون و مدافعون عن حقوق الانسان، أمام دائرة أمن الدولة بالمحكمة الاتحادية العليا لدولة الامارات العربية المتحدة.

لقد تم إبعاد مراقبي اللجنة الدولية للحقوقيين يومي 4 و 11 مارس 2013 بواسطة ضباط شرطة قبل وصولهم إلي المحكمة.

"تستنكر اللجنة الدولية للحقوقيين قرار السلطات الاماراتية بمحاكمة 94 معتقل خلف أبواب مغلقة و رفض حضور جميع المراقبين الدوليين جلسات هدة المحاكمة" يقول كتبل لوند، مفوض اللجنة الدولية للحقوقيين و القاضي السابق بالمحكمة العليا النرويجية و أحد مراقبي اللجنة الذين منعوا من حضور ومراقبة المحاكمة. "هذا الانكار، جنبا إلي جنب مع التقارير ذات المصداقية بتعرض المعتقليين للتعذيب و المعاملة السيئة، بما في ذلك الحبس الانفرادي لفترات طويلة و عدم التمكين الكامل من الوصول لمحامي الدفاع في كل مراحل الاستجواب و الاعداد للمحاكمة، لا يتوافق مع معايير المحاكمة العادلة و يثير شكوكاً جدية حول عدالة و نتائج المحاكمة".

في ظل القانون والمعابير الدولية وكذلك القانون الاماراتي، يجب ان تكون جميع المحاكمات الجنائية مفتوحة للعامة الا في حالات استثنائية لا تبدو منطبقة علي هذه المحاكمة. إن منع حضور المراقبين الدوليين يشكل في حد ذاته انتهاكا خطيرا للحق في محاكمة عادلة.

تدعو اللجنة الدولية للحقوقيين السلطات الاماراتية إلى التحقيق في ادعاءات تعذيب و سوء معاملة المعتقليين وضمان عدم استخدام المعلومات المتحصل عليها من خلال هذه الممارسات كدليل في الدعوى الحنائية

يجب على السلطات الاماراتية ان تكفل حق المتهمين، طالما هم رهن الاعتقال، في الوصول الكامل وغير المقيد للمحاميين، بما في ذلك ضمان حقهم في التشاور على انفراد، وإلى الخدمات الطبية وأفراد اسرهم.

وتشير اللجنة الدولية للحقوقيين الى ان المعتقلين متهمون بـ " أنشاء و تأسيس و أدارة تنظيم دعوة الاصلاح بهدف مناهضة المبادئ الاساسية التي يقوم عليها نظام الحكم في الدولة، والاستيلاء عليه، وأنشاء هيكل سري للتنظيم (قرار أحاله رقم (79) لسنة 2013 (أمن دولة) في 27 يناير 2013).

" إن هذ الاتهامات الفضفاضة لا تفي بمتطلبات القانون الدولي المتعلقة باليقين القانوني، كما انها تجرم حق جميع المواطنين الاماراتين في التمتع و ممارسة حرية التعبير و التجمع و المشاركة الكاملة في مباشرة الشؤون العامة. يجب علي السلطات الاماراتية أسقاط هذه الاتهامات و وضع حد فوري لهذه الاجراءات القضائية الغير عادلة " أضاف كيتل لوند.

الاتصال:

سعيد بنعربية كبير المستشارين القانونيين ببرنامج الشرق الاوسط و شمال أفريقيا اللجنة الدولية للحقوقيين.

تليفون: 17 38 979 12 41 البريد الالكتروني: said.benarbia@icj.org